



ابستيمولوجيا التركيب وتوطين العلوم الاجتماعية:

نحو أنموذج إسلامي بدليل

The Epistemology of Synthesis and the Localization of Social Sciences:
Toward an Alternative Islamic Model

بوعلام معطر¹

boualam.maater@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2025/09/15

Received: 28/01/2025

تاريخ الاستلام: 2025/01/28

published: 15/09/2025

ملخص:

لقد أصبح من الضروري إعادة توطين العلوم الاجتماعية وفقاً للأنموذج الإسلامي أكثر من ضرورة. إنه من حقنا بل من واجبنا التفكير خارج الأساق الغربية، بحكم تفردنا بأسس ومنطلقات، وكذا قواعد ونتائج غير قواعد ونتائج الفكر الغربي. لذلك تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول موضوع التوطين: ميررات التأسيس لعلوم اجتماعية وفقاً للخصوصية المحلية، وكذا إعادة الاعتبار للدراسات البنائية.

كلمات مفتاحية: العلوم الاجتماعية، التوطين، الأنموذج الإسلامي، الدراسات البنائية

Abstract:

It is necessary to re-localize the social sciences according to the Islamic model. We have the right to think outside of Western systems, given that we are distinguished by foundations, rules and results other than the rules and results of Western thought. Therefore, the research problem revolves around the topic of localization: justifications for correcting social sciences according to local specificity, as well as restoring consideration for interdisciplinary studies.

Keywords: Social sciences, localization, Islamic model, interdisciplinary studies.

(1) جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ..



1. مقدمة:

لم تعد أزمة العلوم الاجتماعية الغربية محل جدال في الأوساط الفكرية العالمية؛ ذلك أن إخفاق هذه العلوم في تقديم فهم دقيق للواقع الإنساني نابع من جذورها الإبستيمولوجية المتأثرة بالفصل والتخصص المفرط، وهو ما أدى إلى تجزئة الظاهرة الإنسانية بدل الإحاطة بها في كليتها. فالعقل الغربي، منذ انقلاب سيكون وديكارت على مناهج الفهم الموسوعي، انتهى إلى نموذج تحليلي قاصر عن الإلمام بالعلاقات المعقّدة للظواهر الاجتماعية. لكن من غير الكافي الاكتفاء بوصف هذا الإخفاق، بل ينبغي تفكيره من الداخل، وبيان حدوده، ثم طرح بدائل إبستيمولوجي قادر على تحقيق الفهم الشامل، وهو ما يمكن تسميته بـ"إبستيمولوجيا التركيب".

إن إبستيمولوجيا التحليل –أو لنقل التشتت– هذه لم تفلح في دفع العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى منزلة الفهم الدقيق. على هذا الأساس استوجب العودة إلى الموسوعية القديمة ولكن بصفة أدق. لقد اتضح بأن أي ظاهرة اجتماعية يصعب عرّافها ومن ثم فهمها بمفردها. غير أن تقديم هذا البديل لا يستقيم دون التأسيس المفاهيمي الدقيق له، وبيان خصائصه، وموقعه من المفاهيم المتاخمة مثل الموسوعية والتكامل المعرفي. وعلى الرغم من المكانة التي تحظى بها العلوم الاجتماعية الغربية فهي ناقصة، إنما تتسم بالضرورة بالسمة الغربية، ومن ثم فهي غير ذات جدوى لأن تكون أنموذجاً لطالب العلم المسلم؛ إنما تنتهك متطلبات حاسماً للميثودولوجيا الإسلامية. كما أن ادعاء الصفة العلمية بكونها موضوعية، وتعامل الحقائق كما هي. ولكن ذلك يعدّ ادعاء غير ذي جدوى، إذ ليس ثمة إدراك نظري لأية حقيقة بدون إدراك طبيعتها وعلاقتها القيمية. لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مشروع الدكتور نايف بن خار كنموذج لإبستيمولوجيا التركيب، لا من حيث عرضه فحسب، بل من خلال مساءلاته ضمن سياق معرفي إسلامي يسعى إلى توطين العلوم الاجتماعية وتجديد أدواتها. على هذا الأساس: كيف يُسهم مشروع نايف بن خار في تقديم إبستيمولوجيا تركيبية تُعيد بناء العلوم الاجتماعية على أسس إسلامية، تتجاوز النموذج الغربي القائم على التجزئة والتحييد القيمي؟

2. الأنماذج المعرفية الإسلامية كمرجعية لتوطين العلوم الاجتماعية

1.2: نحو بناء مفهومي لإبستيمولوجيا التركيب

إبستيمولوجيا التركيب ليست مجرد دعوة إلى تجاوز التخصص، بل هي رؤية معرفية متكاملة تنطلق من أن الظاهرة الاجتماعية لا تفهم إلا من خلال تفاعل عوامل متعددة (ثقافية، دينية، لغوية، تاريخية...). بخلاف "الموسوعية" التي تشير إلى التبحر في فروع معرفية مختلفة، أو "التكامل المعرفي" الذي يهدف إلى التالف بين المعرف، فإن التركيب يشير إلى عملية دمج منهجي ومقصود بين الأدوات والنماذج التفسيرية في رؤية كلية تحكمها غائية واضحة، مما يميزها عن مجرد التوفيق أو التداخل.

أما الأنماذج الإسلامية الذي يتمثله المقال ليس مجرد مرجعية ثقافية، بل هو رؤية كونية تأسس على ثلاثة: التوحيد، الاستخلاف، والعمران. هذه الرؤية تعطي الأولوية للقيم في إنتاج المعرفة، وترفض الحياد القيمي الذي تأسس عليه العلوم الغربية.



من هذا المنطلق، تصبح إبستيمولوجيا التركيب في سياقها الإسلامي محاولة لإعادة الاعتبار للمعنى والغائية في المعرفة، وتحاوز النسبية والعبئية التي تتسم بها بعض الطروحات الوضعية.

2.2: مشروع توطين العلوم الاجتماعية – أو في إعادة بناء المفهوم والمصطلح

إذا كان البراديفم هو مجموعة القوانين والأدوات المرتبطة بنظرية علمية، والتي بواسطتها يمارس الباحث عمله، فإنّ هناك مسوغات لتوطينه ونحوه أمهما: أنْ يتضمن قوانين وتعريفات، وثانياً أنْ يتضمن نماذج واعتقادات معينة، وثالثاً أنْ يتضمن قيم من قبيل تمسك النظرية العلمية وتساقها الداخلي، وكذا انسجامها مع الواقع. إنّ المزايا السابقة للبراديفم تتواجد في الأنماذج المعرفية والمنتج الفكري للعديد من مفكرينا. على هذا الأساس تتمحور فكرة البحث حول الجهود العلمية التي بذلها المفكر في تصوّر علوم اجتماعية وفقاً لمساءلات نقدية، تدفع بالمفهوم والمصطلح خارج التموج المعرفي الغربي، وبلمسة من الثقافة الإسلامية. مع الحرص على التكامل المعرفي.

إنّ إعادة تأسيس علوم اجتماعية يستدعي خلق ترسانة من المعاني والتصورات، إضافة لما يقابلها من حدود وأفاظ ومصطلحات، مع استحضار الخطاب القرآني في تصوّر المعنى وفي وضع المصطلح. فأكير مشروع يشغل بالالمفكر "نایف بن نھار" (مدير مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعة قطر ورئيس مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث من أهم مؤلفاته ذات الصلة بموضوع بحثنا من العلمانية إلى الخلقانية" و "التوطين التفاعلي في العلوم الاجتماعية") هو مشروع المصطلحات؛ ليس تفكيك المصطلحات الغربية فقط، بل حتى الإسلامية، لأنّ الكثير منها يُبني انطلاقاً من مفاهيم ارتياحية. في ذات السياق ينبغي الحذر من مآذق التقليدي العربي للمصطلح دون الإحاطة بيئته وتاريخه وإفرازاته، وهو ما أشار إليه في جلّ كتبه على غرار "من العلمانية إلى الخلقانية"، أو في ندوة للدكتور عادل ظاهر، أو في كتابه "الديمقراطية كما هي....". فالعلمانية على سبيل المثال من أهم المصطلحات التي أربكت الثقافات كلها على وجه العموم، والثقافة غير ذات المؤسسة الدينية على وجه الخصوص؛ لأنّه مصطلح يعبر عن حالة مركبة في الخبرة الأوروبية لا نظير لها خارج هذا السياق، ولأنّها كذلك فقد كان من المنطقي أن تكون فكرة توليد مصطلح يعبر تعبيراً دقيقاً عن خصوصية الحالة الغربية أمّا صعباً لافتقار المعنى الموازي.

1.2.2 التوطين: مفهومه وأشكاله:

التوطين عموماً، هو كل الأفعال التي تعمل على جعل الأشياء أو الأشخاص أكثر محلية، يشمل ذلك تحويل الأفكار لتناسب الثقافة المحلية عبر استخدام عدد أكبر من الأفراد في الإدارة والتوظيف وما إلى ذلك. فهو يعني التهيئة، فتوطين التقنية مثلاً يعني جعلها مهيأة لبيئة معينة. وفي عالم الأفكار يعني التوطين تهيئه الأفكار لتكون مناسبة لخصوصية معينة، وإذا كان هذا هو أصل التوطين فمن الممكن تعريف توطين العلوم الاجتماعية بأنه: تهيئه البنية النظرية الاجتماعية لتلائم معطيات وخصوصيات الواقع المحلي. وباعتبار التقليد أصيل في الأديميين وسليل بحسب ابن خلدون، فإنّ عملية التوطين تتطلب حاسة نقدية عالية تجعل الباحث قادراً على معرفة المناسب وغير المناسب، فيعمل وفقاً لثنائية الاستيعاب والتجاوؤ، استيعاب الملائم، وتجاوز غير الملائم.

جدير بالذكر فإنّ للتوطين صلة وطيدة أولاً بالثقافة بكونها "مجموعة الخصائص المحددة مجتمع ما (...)" كما أكّها تعني مجموعة المفاهيم والقيم والخبرات المشتركة لجتمع أو جماعة ما، تتجلّى عملياً من خلال أسلوب في الحياة، أو من خلال مؤسسات،



وقوانيـن وقواعـد وسـلوكـ وأسـاليـب تنـظيمـ وإـنتاجـ هـذاـ المجـتمـعـ." (أـبـادـيرـ، 2005ـ، الصـفحـاتـ 13ــ14ـ) وـثـانـيـاـ التـوطـينـ ذـوـ صـلـةـ بـالـمـاثـاقـفةـ، لـكـوـنـهاـ تـشـيرـ مـنـ النـاحـيـةـ النـظـرـيـةـ إـلـىـ عـقـلـ إـنـسـانـ يـؤـسـسـ ذـاتـهـ عـلـىـ الغـيرـ؛ فـإـلـإـنـسـانـ لـاـ يـوجـدـ إـلـاـ بـفـعـلـ وـجـودـ الـآخـرـ وـالـتـواصـلـ مـعـهـ. فـالـغـيرـ مـوـضـعـ، وـكـوـنـهـ كـذـلـكـ، لـاـ يـتـضـمـنـ سـلـبـ مـعـانـيـ؛ وـعـلـىـ هـذـاـ يـمـكـنـ التـواصـلـ مـعـهـ مـنـ غـيرـ تـطاـحـنـ وـلـاـ مـعـادـةـ، فـالـمـغاـيـرـ هـذـهـ لـيـسـ عـامـلـ صـرـاعـ فـيـ نـفـسـهـاـ ثـوـلـدـ التـقارـبـ وـالـتـفـاهـمـ.

وـالـمـاثـاقـفةـ مـصـطـلـحـ تـجـاذـبـهـ الـدـرـاسـاتـ السـوسـيـولـوـجـيـةـ وـالـأـنـثـرـوـپـوـلـوـجـيـةـ وـهـوـ ذـوـ مـعـانـ مـتـدـاخـلـةـ تـقـرـيـبـيـةـ، وـبـصـفـةـ عـامـةـ يـطـلـقـ عـلـىـ درـاسـةـ التـغـيـرـ التـقـافيـ الـذـيـ يـحـصـلـ وـيـتـحـقـقـ نـتـيـجـةـ لـشـكـلـ مـنـ أـشـكـالـ الـاتـصالـ بـنـ الثـقـافـاتـ (الـاستـعـمـارـ، الـرـحـلـاتـ، الـمـبـالـدـاتـ، التـجـارـيـةـ، الـجـوـارـ التـرـجمـةـ...ـ) وـتـؤـدـيـ المـاثـاقـفةـ إـلـىـ اـكتـسـابـ عـنـاصـرـ جـديـدةـ بـالـنـسـبـةـ لـكـلـتـاـ الثـقـافـتـينـ الـمـتـصـلـيـنـ." (الـخـطـيـبيـ، 1980ـ، صـفـحةـ 67ـ) وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ قـدـ يـشـارـ بـهـ إـلـىـ الـصـرـاعـ وـالـتـناـقـضـ، وـهـذـاـ مـنـ خـالـلـ الـآـلـيـاتـ الـتـيـ تـواـجـهـ بـهـ ثـقـافـةـ مـخـلـيـةـ نـظـيرـهـاـ الـدـخـيـلـةـ عـنـهـاـ، فـالـمـاثـاقـفةـ بـهـذـاـ الـمـعـنـيـ هـيـ "رـدـ فـعـلـ كـيـانـ ثـقـافيـ مـعـيـنـ اـتجـاهـ تـأـثـيرـاتـ وـضـغـوطـ ثـقـافـيـةـ تـأـتـيـهـ مـنـ خـارـجـهـ، وـثـمـارـسـ عـلـيـهـ مـباـشـرـةـ، أـوـ عـنـ طـرـيقـ غـيرـ مـباـشـرـ، عـلـانـيـةـ أـوـ بـكـيـفـيـةـ حـقـيـقـيـةـ تـدـريـجـيـةـ. إـنـهـ طـرـيقـةـ التـفـاعـلـ وـالـتـكـيـفـ مـعـ ثـقـافـاتـ الـآـخـرـينـ الـمـغـايـرـةـ إـرـادـيـاـ أـوـ اـضـطـرـارـيـاـ، إـمـاـ بـكـيـفـيـةـ وـاعـيـةـ أـوـ مـقـصـودـةـ، إـمـاـ بـكـيـفـيـةـ لـاـشـعـورـيـةـ تـقـبـلـيـةـ." (الـدـوـادـيـ، 2007ـ، صـفـحةـ 12ـ) وـلـأـنـ التـوطـينـ يـرـتـكـزـ عـلـىـ الـوـعـيـ بـأـطـرـافـ عـمـلـيـةـ الـمـاثـاقـفةـ، فـهـوـ إـذـنـ مـشـرـوـعـ يـسـعـيـ لـمـراـقبـةـ الـبـعـدـ الـوـظـيفـيـ لـلـمـفـاهـيمـ وـالـنـظـريـاتـ الـمـسـتـورـةـ، وـالـتـأـكـدـ مـنـ مـدىـ مـلـاءـمـتهاـ وـأـهـلـيـتهاـ لـلـتـفـاعـلـ الـعـلـمـيـ مـعـ الـمـعـطـيـاتـ الـمـخـلـيـةـ، "فـإـذـاـ كـانـ الـمـفـهـومـ الـمـسـتـورـدـ عـاـجـزاـ عـنـ التـفـاعـلـ الـعـلـمـيـ أـوـ كـانـ يـمـكـيـ قـصـةـ وـعـيـ آخـرـ لـاـ عـلـاقـةـ لـهـ بـوـعـيـنـاـ فـإـنـ التـوطـينـ يـعـلـمـ عـلـىـ معـالـجـتـهـ لـيـلـاتـ الـوـاقـعـ إـنـ كـانـ ذـلـكـ مـمـكـنـاـ، إـلـاـ كـانـ الـبـدـيلـ بـدـيـلاـ، وـهـكـذـاـ يـكـونـ التـوطـينـ ضـامـنـاـ لـوـجـودـ لـغـةـ مـشـرـكـةـ بـيـنـ التـنـظـيرـ وـالـوـاقـعـ." (خـارـ، 2023ـ، صـفـحةـ 237ـ)

وـيـنـبـغـيـ التـميـزـ بـيـنـ الـمـاثـاقـفةـ كـفـعـلـ تـواـصـلـ بـيـنـ الـأـنـاـ وـالـآخـرـ، وـلـهـ ضـوابـطـهـ الـمـبـنـيـةـ أـسـاسـاـ عـلـىـ الـحـرـيـةـ فـيـ مـنـطـقـاتـهـ، وـبـيـنـ الـمـاثـاقـفةـ الـمـفـروـضـةـ أـوـ "الـهـيـمـنـةـ عـلـىـ ثـقـافـةـ الـآخـرـ، أـوـ نـزـعـةـ إـخـضـاعـ سـائـرـ الثـقـافـاتـ لـثـقـافـةـ الـقـطـبـ الـوـاحـدـ، كـمـاـ هـوـ الـحـالـ فـيـ عـالـمـ الـيـوـمـ، إـنـهـ تـخـلـيـاـ بـالـمـاثـاقـفةـ لـأـنـ فـيـهـاـ قـضـاءـ عـلـىـ أـحـدـ طـرـيفـهـاـ، وـلـأـنـ فـيـهـاـ تـنـكـرـاـ لـوـاقـعـ التـنـوـعـ الـتـقـافيـ الـذـيـ يـمـثـلـ رـكـنـاـ أـسـاسـيـاـ مـنـ أـرـكـانـ الـمـاثـاقـفةـ." وـتـلـكـ الـهـيـمـنـةـ الـتـقـافيـةـ تـجـليـاتـ شـتـىـ وـأـشـكـالـ مـنـتـوـعـةـ سـوـاءـ خـالـلـ الـحـقـبـةـ الـاـسـتـعـمـارـيـةـ أـوـ بـعـدـهـ، وـلـكـنـهاـ تـسـتـنـدـ فـيـ جـمـعـلـهـاـ إـلـىـ اـسـتـخـدـامـ الـقـوـةـ وـتـوـظـيـفـ الـسـلـطـةـ لـإـخـضـاعـ الـآخـرـ الـتـقـافيـ. فـكـماـ وـُـظـفـتـ فـيـ هـذـاـ الـجـالـ سـلـطـةـ الـسـلاـحـ اـسـتـخـدـمـتـ سـلـطـةـ الـمـالـ وـسـلـطـةـ الـإـعـلـامـ لـلـغـاـيـةـ نـفـسـهـاـ." (أـمـيـنـ، 1989ـ، صـفـحةـ 96ـ)

أـمـاـ عـنـ نـقـطـةـ انـطـلـاقـ حـرـكـةـ التـوطـينـ فـيـ عـالـمـ الـعـرـيـ، فـيـمـكـنـ التـأـرـيخـ لـهـ مـعـ الـمـفـكـرـ مـالـكـ بـنـ نـبـيـ، وـتـحدـيدـاـ عـنـ صـدـورـ كـتـابـهـ "مشـكـلةـ الـثـقـافـةـ" فـيـ مـطـلـعـ سـتـيـنيـاتـ الـقـرـنـ الـمـاضـيـ. "وـالـمـفـارـقـةـ أـنـ هـذـاـ الـكـتـابـ عـلـىـ رـغـمـ مـنـ كـوـنـهـ فـيـ مـرـحلـةـ مـبـكـرةـ جـداـ، فـإـنـهـ لـمـ يـكـنـ مـجـرـدـ دـعـوةـ لـلـتـوطـينـ، بلـ كـانـ مـمارـسـةـ لـهـ، فـهـوـ خـطـوـةـ مـتـقـدـمـةـ حـتـىـ عـلـىـ الـكـتـابـاتـ الـحـدـيـثـةـ، وـلـذـلـكـ يـمـكـنـ القـوـلـ إـنـ مـالـكـ بـنـ نـبـيـ هـوـ الرـائـدـ الـفـعـلـيـ لـحـرـكـةـ التـوطـينـ فـيـ عـالـمـ الـعـرـيـ" (خـارـ، 2023ـ، صـفـحةـ 11ـ) يـقـولـ مـالـكـ بـنـ نـبـيـ: "مـنـ الـمـخـاطـرـةـ أـنـ نـقـبـسـ حـلـاـمـيـكـاـ أـوـ حـلـاـمـارـكـسـيـاـ كـيـ نـطـبـقـهـ عـلـىـ أـيـةـ مـشـكـلةـ تـواـجـهـنـاـ فـيـ عـالـمـ الـعـرـيـ وـالـإـسـلـامـيـ؛ـ لـأـنـاـ هـنـاـ أـمـامـ جـمـعـمـاتـ تـخـلـفـ أـعـمـارـهـاـ أـوـ تـخـلـفـ اـجـاهـاتـهـاـ وـأـهـدـافـهـاـ" (نـبـيـ، 1984ـ، صـفـحةـ 37ـ). فـالـمـوـضـعـ الـمـدـرـوـسـ عـادـةـ هـوـ مـنـ يـتـحـكـمـ فـيـ الـمـنهـجـ وـالـطـرـيقـةـ الـتـيـ نـعـالـجـهـ بـهـ.



2.2.2 أشكال التوطين

التوطين في مدلوله العام – أي باعتبار ثنائية الأنماط والآخر – يأخذ أصنافاً متنوعة، منها الرمزي وهذا الصنف من التوطين يعني بتبني الرموز التي تعبّر عن الهوية الجماعية، والوظيفي وهذا الشكل متعلق بعالم الأشخاص، أما المادي وهو متعلق بعالم الأشياء، بينما اللساني متعلق بعالم الألفاظ من خلال تعريب المصطلحات الأجنبية بما يتلاءم مع القياس اللساني المحلي، أما التوطين الفكري فهو متعلق بالمواجهة المباشرة مع الأفكار سعياً لضمان كفاءتها في التفاعل مع معطيات الواقع المحلي "إذن التوطين ليس مداعبة للعواطف المحلية من خلال إطلاق التسميات الرمزية أو تعين باحثين مواطنين بدلاً من الباحثين الأجانب، وإنما معيار التوطين الحقيقي يكمن في منطق التفكير نفسه، هل ينطلق من وعيه الذاتي أو من وعيه أجنبى؟" (نمار، 2023، صفحة 16).

ويكون التوطين أكثر من ضروري عندما يكون بين ثقافتين غير متكافتين، فالمغلوب بحسب ابن خلدون عادة مولع بإيقاع الغالب "وفي مثل هذه الحالة تجذب ثقافة اليد السفلية أن تفكر بوعي ثقافة اليد العليا، بل تفكر بها وفيها وهذا هو حال العقل العربي مع الثقافة الغربية التي استلبت وعيه فأصبح عاجزاً عن التفكير خارج منطقها ومنطقها، أمست وظيفة العقل العربي كوظيفة الجسر الذي لا يفعل سوى نقل الأشياء من ضفة لأخرى، غير آبه بطبيعة تلك الأشياء ووظائفها" (نمار، 2023، صفحة 13).

فالباحث العربي الذي اجتهد في تأسيس وإنتاج العلوم الاجتماعية لم يكن يستهدف مجتمعاً عالمياً في تنظيره، وإنما هو في نهاية المطاف –بحكم أنه ابن بيته بكل مخزونها الثقافي– يفكر بها وفيها، منها ما يمكن تعميمه ومنها ما لا يمكن. فعالم الاجتماع العربي بحسب اسماعيل الفاروقى "يتحدث عن المجتمع الإنساني في حين أنه في الحقيقة يعني المجتمع الغربي، ويتحدث عن الدين في حين أنه في الحقيقة يعني المسيحية، ويتحدث عن القوانين الاجتماعية والاقتصادية في حين أنه في الحقيقة يعني بعض الممارسات العامة للمجتمعات الغربية". (الفاروقى، 1989، صفحة 28)

3- جهود الدكتور نايف بن نمار في توطين العلوم الاجتماعية

1.3 من خلال مؤلفاته

لقد أحاط الدكتور نايف بن نمار في مؤلفاته بالثلث المعرفي الذي يوّله لإنجاح هذا المشروع، وهي اللغة لصناعة المصطلحات، والمنطق لضبط المفاهيم، والمرجعية الإسلامية لتجديد منظومة القيم. يتضح ذلك من خلال مؤلفاته ففي ميدان اللغة ألف "مقدمة في علم النحو" أين طرح في مقدمته هذه الأسئلة: ما مشكلة العرب مع لغتهم؟ لماذا يجهل معظم العرب قواعد اللغة العربية؟ هل يمكن الإشكال في قواعد اللغة العربية نفسها أم في العرب أم في أساتذة اللغة العربية أم في المناهج التعليمية؟ وهي أسئلة مهمة بالفعل. وفي كل الحالات لا يمكن أن يتحمل المسؤولية طرف واحد فقط، فالأساتذة يتحملون جزءاً من المسؤولية لكونهم لا يعتمدون طرقاً محفزة وذكية في التدريس.

أما المناهج التعليمية فتحمّل شيئاً من المسؤولية، لكونها تفتقد للوحدة والتناسق المنطقي بين موضوعاتها. وهذا لا يعني تبرئة الإنسان العربي من هذا الانحدار اللغوي. الذي أنتج جيلاً معوّقاً لغوياً. "وهذا الإعراض من الإنسان العربي عن لغته قد خلق بيئة غير محفزة للاهتمام بها، ولذلك تجده لا يهتم ولا ينجذب حين يخطئ في اللغة العربية، بل ربما تجده يفترخ، لكنه يحب ألف



حساب حين يتحدث اللغة الإنجليزية حتى لا يصطاد عليه أحد خطأ لغوياً. والأنكى أن بعضهم يفتخر بأنه يجهل قواعد اللغة العربية ويفتخر أنه يجيد الإنجليزية" (هار، 2020، الصفحات 5-6).

أما على صعيد ضبط المفاهيم، فمن الضروري التأسيس لها، والاستعانة بعلم المنطق، وللباحث مساهمة ولو أنها بسيطة "مقدمة في علم المنطق". لكن هذا الكتاب يتميز بالتبسيير والتسهيل، ولذلك كان الغالب على أسلوب الكتاب الإفاضة في الشرح طمعا في إفهام القارئ (هار، 2016، صفحة 6). والناحية الثانية تكمن في الأمثلة، حيث إن الأمثلة الواردة فيه أمثلة جديدة ومرتبطة بالعلوم المعاصرة تعكس الأمثلة التقليدية التي تمتلئ بها كتب المنطق، وللأمثلة قيمة أخرى، وهي تنبئ القارئ على إمكانية توظيف الأدوات المنطقية في العلوم المختلفة بدلاً من تحنيط المعرفة المنطقية في قوالب ضيقة.

وعلى صعيد الحرص على كفاءة مصطلحات الفصل الديني واستحقاقاتها في السياق الإسلامي، فقد ألف الدكتور كتاباً من ثلاثة صفحات يوضح فيه مصطلح العلمانية والفرق والتدخلات بينه وبين مفاهيم أخرى. وقد نتج عن ذلك فك الاشتباك بين خمسة مفاهيم أساسية: العلمانية، والخلقانية، والسياسة اللادينية، واللاماكية، واللامادية. كل مصطلح من هذه المصطلحات يعبر عن مفهوم مختلف، كلها تعبّر عن حالة من الفصل الديني، ولكن ليست كلها تعبّر عن العلمانية. الأول يعبر عن الفصل السلطوي، والثانية يعبر عن الفصل الدستوري، والثالث يعبر عن الفصل السياسي، والرابع يعبر عن الفصل الاجتماعي، والخامس يعبر عن الفصل الفردي. وكل واحد من هذه المستويات يتبع منهجياً أن نسميه باسمه كي لا يشتبه علينا بغيره.

ففي العالم العربي ليس لدينا حمل الأفكار فحسب، بل لدينا حمل المصطلحات كذلك، فنجد حيزاً كبيراً من نقاشاتنا الفكرية لا يذهب لصالح استقلال الأفكار وتصويب منطقها وأداتها، بل يذهب إلى معالجة المصطلح نفسه. ذلك لأن معظم المنتجات الفكرية السابقة في الفلك العربي هي منتجات مستوردة من السوق الغربية، وبالتالي تحتاج إلى ابتكار مصطلحات من اللسان العربي تعبّر عنها. فللغرب الأفكار، ولنا المصطلحات، وإذا لم تكون مصطلحاتنا على مقاس أفكاره فإن ذلك يخلق فجوة ولا بد، ومن تلك الفجوة تحديداً تنشأ إشكالية المصطلحات" (هار، 2024، صفحة 23).

أما المرجعية الإسلامية للمشروع فتظهر من خلال محاولة تجديد منظومة القيم وفق الأنماذج المحلي، وبطبيعة الحال لا بد من الاحتاطة بعلم أصول الفقه، وهو علم مهم ليس لطلاب الشريعة فحسب، بل حتى لطلاب علم القانون وكل من صنته تقضي التحاكم إلى النصوص؛ لأنّ من يدرس علم أصول الفقه سيكون عالماً بآليات التعامل مع النصوص وضوابط تلك الآليات بصرف النظر عن مصدرها، وعلاوة على أنه سيكون عالماً بمصادر التشريع وآليات تفعيل النص من قياس واستقراء، وهو ما يستفيد منه المتخصصون في الفلسفة والاجتماع وعلم النفس (هار، 2020، صفحة 5). فهذا العلم يشكل إضافة منهجية للمعرفة الإنسانية عموماً، وليس المعرفة الإسلامية وحدتها. على هذا الأساس يعد كتاب "مقدمة في علم أصول الفقه" منفذ للكتاب المبتدئين للولوج إلى هذا العلم، المهدف منه إعطاء القارئ صورة عامة عن مباحث علم أصول الفقه. وإيجاد أرضية للانطلاق منها إلى كتابات علماء الفقه المتقدمين.



2.3: تفكيك النموذج الغربي وآليات التركيب

في مشروعه، يقوم د. نايف بن خمار بتفكيك المنظومة الغربية من خلال تحليل المصطلح ذاته، باعتباره أداة لتجسيد الرؤية الكونية. لذلك فإن جهده لا يقتصر على نقد المصطلحات الغربية مثل العلمانية، بل يتعداها إلى تفكيك بعض المفاهيم الإسلامية التي تشرّبت من النموذج الغربي دونوعي.

آليات التركيب في مشروعه تشمل:

- مساءلة المصطلح: عبر تتبع تاريخه وسياقه.
- إعادة تعريف المفاهيم: من منطلق إسلامي.
- الاستفادة من أدوات منطقية ولغوية لتقديم البناء المفاهيمي.

3.3: اختبار فعالية النموذج التكبي في العلوم الاجتماعية

لا يكتفي د. نايف بطرح نموذج بدليل، بل يسعى إلى اختباره من خلال مشاريع بحثية ومؤسسات مثل مركز ابن خلدون ومجلة تحسير. يتم اختبار النموذج عبر:

- تطبيقه في إعادة بناء مفاهيم سياسية واجتماعية (السيادة، العلمانية، الدولة) ...
- تنظيم ندوات تبحث في منهجية بناء المفهوم.
- التجسير بين العلوم الشرعية والاجتماعية كآلية إيستيمولوجية.

4. المشروع التجريري وآليات أجرأته

1.4: التجسير كديل عن منظومة التبسيط

لقد أصبحت مبررات التكامل المعرفي والمنهجي تفرض نفسها على كل باحث؛ فالشخص كمحدد منهجي بغرض تطوير المراكز العلمية، يفترض معه نظاماً معرفياً آخر، يعكس أهمية تعدد الخبرات والتجارب والأدوات البحثية، لكي يحصل الإدراك السليم والفعل القاصد، وهذا التعدد في الخبرات والأدوات يُعرف بالتكامل المعرفي والمنهجي في العلوم، على الخصوص التكامل بين العلوم الشرعية والعلوم الأخرى طبيعية كانت أم إنسانية، والتكامل هو نمط منهجي في الرؤية، وصيغة منهجية في التفكير، وصيغة منهجية في الممارسة البحثية العلمية. ومنه فإنّ مراكز البحث، من متطلباتها الارتكاز على هذا المقوم المنهجي في قراءة الأحداث، وفي قراءة العلوم، وليس الوثوق في مفاهيم علم من العلوم فيما يعرف بالقراءة التجزئية للعلوم والتصوّص والواقع.

فالباحث التدaxلى هو الوسيلة الأنفع لإعادة ترتيب الأجزاء، وربط العلاقات الوظيفية بينها في إطار الحقل المتداخل، "ولا ينبغي أن يعتقد أن الحقل المتداخل تتكدس فيه التخصصات والفرع والمعلومات؛ بل هو يخضع لنظام خاص، ويتم العمل العلمي فيه وفق شروط منهجية ومعرفية دقيقة؛ لأن المعرفة الناجعة معرفة منتظمة وليس مكدسة". (همام، 2017،



صفحة 6) لقد كانت العلوم الاجتماعية، ولعهد قريب، تمثل نحو العزل والتجزئة، سواء بسبب الظواهر التي تدرسها، أو المناهج التي تستخدمنها. وقد ترتب على ذلك أن تجرأ العلوم إلى حقوق مختلفة، وربط كل حقل علمي بجانب من جوانب الظاهرة الاجتماعية (تجسيير، 2019)؛ فهناك علوم اقتصادية لتقابض حاجات السوق والمعاش ، وعلوم سياسية وإدارية لتقابض حاجات الدولة، وأخرى نفسية لتقابض حاجات الفرد الذي يصاب بالاختيار تحت ثقل السوق والدولة. ثم شيدت بين هذه العلوم فواصل صارمة، وصارت المؤسسات الجامعية تجسد تلك الفوائل شكلاً ومضموناً.

غير أن الأزمات العالمية الحادة - منذ مطلع القرن العشرين - قد أعادت العلوم الاجتماعية والإنسانية لشيء من التكامل والتوحد؛ إذ تؤكد للجميع أن تخصصاً واحداً - مهما برع أصحابه - لا يستطيع أن يحيط بالظواهر الجديدة التي تتخطى التخصصات وتغير القرارات. ظاهرة الكساد العظيم سنة (1931) مثلاً، أو ظاهرة الحربين العالميتين، أو ظاهرة الانقلابات العسكرية، أو ظاهرة التطرف والإرهاب، ليست ظواهر عسكرية أو سياسية فحسب، بقدر ما هي ظواهر اجتماعية شاملة، تتدخل فيها السياسة مع الاقتصاد، وتلتلاق فيهما العوامل النفسية والدينية، وتعززها الخلفيات التاريخية وال מורوثات الثقافية.

ولمجاورة هذا الوضع سارت كثيرون من المؤسسات الجامعية والمنظمات الدولية تولي اهتماماً خاصاً بالعلوم الاجتماعية كمنظومة متکاملة تعمل على تحسين أوضاع الحياة الإنسانية، وتمكن من الاستجابة لتحديات المستقبل. ولذلك فقد صار من المأثور أن تتعالى الأصوات التي تندى برفع الحاجز ووضع الحسور لتظهر من ثم الدراسات البنية، والمتدخلة، والعاية للتخصصات.

2.4: المشروع التجسيري من التطبيق إلى التطبيق

يتمظهر المشروع التجسيري من خلال ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية ككيان بحثي تابع لمكتب نائب رئيس الجامعة للبحث والدراسات العليا بجامعة قطر، وهو يعني بتطوير العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتجسيير فيما بينهما والاتفاقية الحضارية ويكون من قسمين رئيسيين: قسم العلوم الإنسانية ويهتم بدراسة الظواهر المتمحورة حول الإنسان باعتباره إنساناً، أي يعزل عن الظواهر الناشئة عن تفاعله مع غيره من أبناء المجتمع. أما قسم العلوم الاجتماعية فيهتم بدراسة الظواهر الناشئة عن تفاعل الأفراد فيما بينهم، وتفاعل المجتمعات فيما بينها.

لقد وقع الاختيار على اسم "ابن خلدون" باعتباره أبرز نموذج في التاريخ الإسلامي جسر بين العلوم الاجتماعية فيما بينها، وكذلك بينها وبين العلوم الشرعية، وهذا ما يعبر عن "إطار التجسيير" الذي يسعى المركز للقيام به. وبعد ابن خلدون كذلك النموذج الأبرز في التاريخ الإسلامي الذي قدم دراسات وصفية وتفصيرية للظواهر الإنسانية والاجتماعية ب نحو مواز للدراسات التقيمية التي كانت سائدة، وهذا يعبر عن "إطار التجديد" الذي يعد أحد الأطر الإستراتيجية. كما يعد ابن خلدون من القلائل في العالم الإسلامي الذي تعاطي مع المنظومات الفكرية بأصله حضارية، حيث سعى لأقلمة علوم الحضارات الأخرى بما يتلاءم مع سياقه الثقافي والمجتمعي، وهذا ما يعبر عن "إطار الأقلمة" الذي يعد أحد الأطر الإستراتيجية للمركز. لأجل ما مضى، فإن اسم "ابن خلدون" بحملته الثقافية والعلمية يعد أكثر النماذج تحسيناً للأطر الإستراتيجية الحاكمة على عمل مركز ابن خلدون (مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية).

ويعتقد د نايف بن نمار أن تقدم المجتمعات وازدهارها مرهون بحالة الوعي التي تعيشها بالمقام الأول، فكلما انخفض منسوب الوعي لدى المجتمع انعكس ذلك سلباً على مسيرة المجتمع في صناعة التقدم والازدهار، وفي المقابل كلما زاد منسوب الوعي زادت



مسيرة التقدم والتطور رسمياً وثابتاً واستقراراً. وتعُد العلوم الإنسانية والاجتماعية المسئول الأول عن عملية بناء وعي المجتمعات الإنسانية؛ فمن خلالها تحدد المجتمعات طريقة تعاملها فيما بينها، وطريقة تعاملها مع سائر مكونات الحياة، ذلك لأن العلوم الإنسانية والاجتماعية تهدف إلى دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية ورسم منهجية التعامل معها، وهذه الظواهر يتفاعل معها الإنسان يومياً تأثيراً وتأثيراً.

فالإنسان لا يخلو يومه من التفاعل مع الاقتصاد أو السياسة أو الدين أو اللغة أو العلاقات الاجتماعية بتنوعها، وهذا التفاعل يتحدد بناء على وعي الإنسان المتشكل تجاه هذه الظواهر. ومن هنا تأتي أهمية دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية باعتبارها المسئول عن تشكيل الوعي الإنساني، والتي بازدهارها وتقدّمها يزدهر ويتقدّم الوعي الإنساني مما ينعكس إيجاباً في تعاطي الإنسان مع الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

ولذلك فإنَّ تقدم المجتمعات وتطورها ليس مرهوناً بتطورها في العلوم الطبيعية فقط، فقد يكون لازدهار العلوم التطبيقية انعكاساً سلبياً على المجتمعات الإنسانية إن لم تكن مؤطرة بإطار فكري سليم، والذي لا يمكن أن يحدث إلا بوجود تصوّر سليم تجاه الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي تحيط بالإنسان، والتجارب الإنسانية ثبتت خطورة نو العلوم الطبيعية دون أن يتزامن ذلك من نو للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ومن هنا جاءت فكرة مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ليكون رائداً في الوطن العربي في تطوير البنية النظرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، من خلال ثلاثة أطروحة أساسية: التجديد، والماضفة، والأقلمة (مركز ابن خلدون).

3.4: مجلة تحسير

تسعى مجلة تحسير - التابعة لمركز ابن خلدون والتي يشرف عليها د. نايف بن خمار - لأن تكون رائدة الأبحاث البينية في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي والإسلامي. ويسعى القائمون عليها إلى تحسين وتبلیغ رسالة إثراء البيئة الفكرية في الأوساط العلمية بحوث ذات كفاءة علمية عالية، تُسهم في تلبية الاحتياجات النظرية والواقعية، وتسعى حثيثاً لتحسين الهوة بين فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية من جانب، وبين العلوم الشرعية من جانب آخر وصولاً لتحقيق التكامل المعرفي بينهما.

وتسعى المجلة "تحسين" تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: أن تكون منصة بحثية رائدة في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية البينية في العالم العربي. وكذا تحسين الهوة بين مختلف فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية. بالإضافة إلى تحسين الهوة بين العلوم الاجتماعية والنظام المعرفي الإسلامي. زيادة على تنشيط البيئة الفكرية في الأوساط العلمية والنهوض بمستوى المعرفة من خلال البحث العلمي المؤصل. ومن ثم إتاحة مرجع علمي للباحثين في فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية.

كما تهدف المجلة إلى إثراء الجماعة العلمية العربية عبر بحوث علمية متعمقة وعالية الجودة ومؤطرة نظرياً تساهم في التصدي للتحديات الفكرية والعملية للعالم العربي. وتسعى المجلة إلى تجهيز المعرفة العالمية وتحسين الهوة بين مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية. وتضع المجلة ضمن أولوياتها الأبحاث المتداخلة والمترعدة والعاشرة للتخصصات التي تتجاوز النزعة المنهجية الوطنية



والحدود الضيقة لكل تخصص من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. تنخرط المجلة نقداً مع النظريات والمناهج والمفاهيم العابرة لمختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية.

5: دور مركز ابن خلدون في التجسير ويتمثل في الانشطة السنوية التي يقوم بها المركز، ويمكن إيجازها فيما يلي :

1.5: الندوة الدولية (منهجية البحث في المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية والشرعية). وقد كان لي الشرف أنْ نشرت فيها مقالاً في عددها الأول تحت عنوان البناء المنطقي للمفهوم ومداخل اللبس في صناعة المصطلح. وقد كانت هذه الندوة خطوة دورية في تحقيق أحد أهم أهداف المركز في التجسير بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، وهي فرصة ثمينة أيضاً أمام الباحثين واللغويين العرب، حيث ناقشوا من خلالها، وتبادلوا الخبرات التي تسهم في بناء المفاهيم والمصطلحات العربية السليمة والموحدة التي تثير طريق البحث العلمي والتعليمي والمعرفي.

ثم ألقى الدكتور نايف بن نخار، مدير مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، محاضرة تأطيرية حول موضوع الندوة، ركز فيها على أهم الجوانب المنهجية في بناء المفاهيم وصياغة المصطلحات، وأنَّ هذه الندوة تأتي لمناقشة المسائل العلمية التي يحتاج إليها أساتذة وباحثون نوعيون لتطوير منهجية واضحة في العلوم الاجتماعية والشرعية، والتلاقي بين الأستاذة الباحثين من مختلف التخصصات. كما طرح الدكتور نايف بن نخار عرض التساؤلات حول القضايا المركبة المتعلقة بالمفهوم والمصطلح لإثارة الانتباها لها ومعالجتها، منها: هل المصطلح مدخل للفكرة أم العكس؟ هل المصطلح لديه هوية معرفية مستقلة عن سياقه أم لا؟ ما العلاقة بين محددات المفاهيم الشرعية والاجتماعية؟ كالخطاب الشرعي، والعرف، واللغة. ما هي المنهجية العلمية للتعامل مع هذه القضايا؟

2.5: الندوة الدولية (المقارب الشرعية المعاصرة للمفاهيم والمواضيع السياسية -قراءة في المنهج). وكان المدف من هذه الندوة الدولية اختيار التعاطي الشرعي مع المفاهيم والمواضيع السياسية، على أن تكون بداية هذا المشروع منطلقة من سؤال المنهج. بالإضافة إلى بحث إجابات سؤال المنهج في هذه المقارب المتنوعة، والسعى إلى تحقيق أرضية منهجية يتواتأ عليها الباحثون.

3.5: الندوة الدولية (علم الاجتماع وسؤال الأقلمة) وكان المدف من هذا الملتقى الدولي: توضيح عناصر الإشكال في بنية علم الاجتماع. وكذا تفعيل العلاقة بين علم الاجتماع والنظام المعرفي الإسلامي. بالإضافة إلى إثراء تخصص علم الاجتماع في جامعة قطر وغيرها بمادة معرفية تفتح لهم آفاق بحثية مختلفة.

4.5: الندوة الدولية (المسألة الدينية في دساتير دول العالم: الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية والثقافية) وكان المدف من هذا الملتقى الدولي هو أولاً نقل الحوار الأكاديمي والسياسي حول قضية الدين والدستور من السياق المحلي الإسلامي، إلى السياق العالمي الإنساني. وثانياً فتح آفاق جديدة للتفكير والبحث في دراسة المسألة الدستورية الإسلامية والمبادئ الدستورية الإسلامية في سياق عالمي. وثالثاً بناء جسور للتواصل بين الفكر السياسي الإسلامي والقيم الديمقراطي المعاصرة، والتلاقي بين الثقافات والأديان المختلفة.

5.4: مؤتمر مركز ابن خلدون السنوي للتجسير وقد اختص مؤتمر تحسير بالأبحاث البنائية التي تسعى للربط بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية في أي مستوى من المستويات البحثية، والمدف من ذلك خلق حالة من التفاعل العلمي بين تخصصات يندر أن تتفاعل فيما بينها في مؤسسات التعليم العالي، وأن يكون هذا المؤتمر منصة علمية يتمكن الباحثون من خلالها لبناء شبكة علاقات



بحثية فيما بينهم، تتعكس إيجاباً على تطوير موضوعاتهم البحثية، لا سيما في ظل ندرة اللقاءات العلمية التي تجمع الباحثين من تخصصات متعددة كالعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

وقد سعى المؤتمر من خلال الدبياجة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في تعزيز التجسير في الدراسات العربية بما يؤدي إلى تكامل المعرفة في مقاربات الموضوعات العلمية. وكذا تنمية الأبحاث العلمية في مسار الدراسات البنائية بين التخصصات الاجتماعية والطبيعية. بالإضافة إلى تعزيز فكرة التكامل المعرفي لدى الباحثين عموماً وطلبة الدراسات العليا خصوصاً. ضف إلى ذلك فتح آفاق للباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية. وأخيراً إتاحة منصة علمية يلتقي فيها الباحثون من مختلف التخصصات في إطار علمي.

على هذا الأساس يمكن اعتبار مشروع نايف بن نهار في السياق الإسلامي الحديث جهداً نوعياً امتداداً لأعمال أعلام كبار كالفاروقى، مالك بن نبي، وعبد الوهاب المسيري، لكنه يتميز بتركيبته على المصطلح كبنية إبستيمولوجية. في بينما انشغل الفاروقى بتأصيل المفاهيم، والمسيري بنقد الحداثة، فإن نايف بن نهار ينطلق من المصطلح كمفتاح لتفكيك النموذج وإعادة بنائه.

خاتمة:

تتجلى أهمية مشروع د. نايف بن نهار في كونه يمثل إحدى المحاولات الجادة لتقديم بدائل إبستيمولوجية للعلوم الاجتماعية، ينهض من داخل الرؤية الإسلامية، ويسعى إلى صناعة وعي معرفي مستقل، قادر على فهم الواقع لا من خلال استيراد أدوات الآخرين، بل عبر تفعيل أدوات الذات. إن إعادة بناء العلوم الاجتماعية وفقاً لإبستيمولوجيا التركيب ليست ترقّياً فكريّاً، بل ضرورة حضارية، تفرضها التحديات المعاصرة التي لا يمكن الإحاطة بها إلا عبر منهج يأخذ في الاعتبار شمولية الظاهرة الإنسانية.

وتتمثل مكانة التكامل المعرفي في المتوج الفكري للدكتور نايف بن نهار، من خلال المؤلفات والمحاضرات؛ إنه منتوج يُسمّى بكونه عابر للتخصصات، كما تتجلى قوته التحليلية في الحفر عن موطن ميلاد المصطلح، والحقيقة الإنسانية له من خلال حشد كل العلوم؛ من تاريخ وفلسفة، إلى علم الاجتماع وعلم النفس وعلم أصول الفقه مثلما حدث مع العلمانية أو الديمقratية، أو في تشخيصه لأزمة بعض المصطلحات كمسألة الاتصال بالتكفير... وقد تمثل حس النقدi للمفكر في التعامل مع الاستكبار الغربي والنظرية الدونية التي صورها عن المجتمع الإسلامي ك مجرد جهاز استقبال. أين أكد على إلزامية تجاوز الانبهار بالمعطى الحضاري الغربي وتوليد جهاز اصطلاحي مضاد، وتغيير بعضاً من قناعتنا التي نظمنها مسلمات لا نقاش فيها أصلاً.

وتبدو أهمية البحث من خلال محاولة الوقوف على إحدى أهم النماذج النوعية في التأسيس للانبعاث المعرفي القائم على الفكر المركب، بإعادة الاعتبار لأنفسنا وتجاوز التبخيس الذاتي، من خلال تشميم المنجز المحلي بدل البحث عن ذواتنا في أفكار الآخرين وإعادة إسقاطها على واقعنا. ومن جهة أخرى الوقوف على أهمية التكامل المعرفي من خلال الدراسات البنائية خصوصاً في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، والوقوف على خصوصياتها، فالقرن الحادي والعشرين يُعد قرن التركيب، لذلك من الضروري إيلاء أهمية بالغة للدراسات البنائية في صناعة المصطلح وبناء الوعي.



المصادر والمراجع:

- إسماعيل الفاروقى. (1989). صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر للإسلامي.
- سمير أمين. (1989). نحو نظرية الثقافة . معهد الإنماء العربي ، ط 1، بيروت
- عبد الرحمن ابن خلدون. (1984). تاريخ ابن خلدون. بيروت: دار القلم.
- عبد الرزاق الدوادى. (2007). في الخطاب عن الثقافة والهوية الثقافية (المجلد 2). الجزائر: مؤسسة الأخيار للصحافة.
- عبد الكبير الخطيبى. (1980). في الكتابة والتجزئة ، ط 1. ترجمة محمد برادة، بيروت، دار العودة.
- عبد الكبير الخطيبى. (1980). في الكتابة والتجزئة ، ترجمة محمد برادة، بيروت: دار العودة.
- مالك بن نبي. (1984). مشكلة الثقافة. ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، ط 4. دمشق
- مجلة تحسير(2019)، المجلد الأول ،افتتاحية العدد.
- محمد همام. (2017). تداخل المعرف ونهاية التخصص في الفكر العربي الإسلامي، دراسة في العلاقات بين العلوم. (مركز نماء للبحوث)
- نايف بن نحار. (2023). التوطين التفاعلي في العلوم الاجتماعية :الفكرة والمقياس. مؤسسة وعي للأبحاث والدراسات ، ط 1، قطر
- نايف بن نحار. (2020). مقدمة في علم أصول الفقه. وعي للدراسات والأبحاث ، ط 3. قطر
- نايف بن نحار. (2016). مقدمة في علم المنطق. مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث ، ط 2، قطر
- نايف بن نحار. (2020). الصفحات مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث ، ط 3، قطر
- نايف بن نحار. (2024). من العلمانية إلى الخلقانية. وعي للدراسات والأبحاث ، ط 3. قطر.
- نبيل صموئيل أبادير. (2005). حوار الثقافات ضرورة مستقبلية أم رفاهية ، المكتبة الأكاديمية ، ط 1، القاهرة

References :

1. Ismā‘īl al-Fārūqī. (1989). *siyāghat al-‘Ulūm al-ijtīmā‘iyah siyāghat Islāmīyah*, Firjāniyā : al-Ma‘had al-‘Ālamī lil-Fikr ll’slāmy.
2. Samīr Amīn. (1989). *Nahwa Nazarīyat al-Thaqāfah*. Ma‘had al-Inmā‘ al-‘Arabī, T1, Bayrūt
3. Abd al-Rahmān Ibn Khaldūn. (1984). *Tārīkh Ibn Khaldūn*. Bayrūt : Dār al-Qalam.
4. Abd al-Razzāq aldawādī. (2007). *fī al-khiṭāb ‘an al-Thaqāfah wa-al-huwīyah al-Thaqāfiyah* (al-mujallad 2). al-Jazā’ir : Mu’assasat al-akhyār lil-Šihāfah.
5. Abd al-kabīr al-Khaṭībī. (1980). *fī al-kitābah wa-al-tajribah*, T1. tarjamat Muḥammad Barādah, Bayrūt, Dār al-‘Awdah.
6. Abd al-kabīr al-Khaṭībī. (1980). *fī al-kitābah wa-al-tajribah*, tarjamat Muḥammad Barādah, Bayrūt : Dār al-‘Awdah.
7. Mālik ibn Nabī. (1984). *mshklh althqāfh*. tarjamat ‘Abd al-Šabūr Shāhīn, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, t4. Dimashq
8. Majallat tajsīr (2019), al-mujallad al-Awwal, iftitāḥīyah al-‘adad.
9. Muḥammad Hammām. (2017). *tdākhīl almā‘arf wnhāyh altkhṣṣ fī alfkr al-‘rbī al-Islāmī*, drāsh fī al-‘lāqāt byn al-‘lwm. (Markaz Namā‘il-Buhūth)
10. Nāyif ibn Nahār. (2023). *al-tawtīn al-tafā‘ulī fī al-‘Ulūm al-ijtīmā‘iyah* : al-fikrah wālmqyās. Mu’assasat wa‘y lil-Abhāth wa-al-Dirāsāt, T1,. Qatar
11. Nāyif ibn Nahār. (2020). *muqaddimah fī ‘ilm uṣūl al-fiqh*. wa‘y lil-Dirāsāt wa-al-Abhāth, t3. Qatar
12. Nāyif ibn Nahār. (2016). *muqaddimah fī ‘ilm al-mantīq*. Mu’assasat wa‘y lil-Dirāsāt wa-al-Abhāth, t2, Qatar
13. Nāyif ibn Nahār. (2020). *muqaddimah fī ‘ilm al-naḥw*, al-Šafāhāt Mu’assasat wa‘y lil-Dirāsāt wa-al-Abhāth, t3, Qatar
14. Nāyif ibn Nahār. (2024). *min al-‘Almānīyah ilá alkhlqānyh*. wa‘y lil-Dirāsāt wa-al-Abhāth, t3. Qatar.
15. Nabīl Ṣamū‘il Abādīr. (2005). *ḥiwār al-thaqāfat ḏarūrah mustaqbalīyah Umm rfāhyh*, al-Maktabah al-Akādīmīyah, T1, al-Qāhirah